

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٢ اغسطس ٢٠٠٢

قبل أن يتضيع السودان

للجنوب - على وثيقة يوم ٢١ يوليو الماضي - هذه الوثيقة تقر بحق تقرير الصير لسكان الجنوب السوداني بهذا السنوات .. وقد وصفه سينايسيون مصريون هذا الاتفاق بأنه يمثل كارثة بالنسبة لمصر ، لأنه قد يؤدي إلى تفصيل الجنوب السوداني عن شماليه مستقبلا .

ومن هذا المنطلق .. ولحرص من حزب الوفد على وحدة الشعب السوداني من جانب ، ووحدة الشعب المصري والشعب السوداني من جانب آخر بالربط شعبتي وادي النيل من روابط الدم والمصاهرة والمصالح المشتركة ، فقد وجه الدكتور نعمان حبيبة رئيس حزب الوفد الدعوة إلى ضرورة إنشاء الية كبرى يتولى لها نائب الرئيس لوزراء المصريين ، تسبج هذه الالية كل الامكانيات والسلطات التي تساعد وفورا على تفعيل العلاقات المصرية السودانية ، ويكون تابعا لهذه الالية سفيرا في السودان ، وكل سفيرا في الدول المجاورة للسودان ، وان تكون مهمة هذه الالية عدم ترك السودان لقمة ظرية سائغة بل تساهمها الجوارح من كل صوب .

ويكون شعارها : شعب واحد ، نيل واحد ، أمل واحد لن يتجزأ .

فر تخط السودان بمصر ، كما تباط الفواص الجنوبية الاوكسجين ، بلونها لا يشي سوى الاختلال .

هذه العبارة قلبها اوسينيون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا منذ اكثر من ٥٠ عاما ، لكن لم يفهم معناها ايضا . وقال تشرشل « من ارتباط مصر بالسودان فهو كعقر من تلك في كتابه « حرب مصر تاريخ الثورة للثانية » . قال

« لا تخطر القارئ الخريطة نهر النيل ، فسوف يلاحظ على الفور وجه اشبه فكبير بين نهر النيل وشجرة التخليل ، في اعلى الشجر يمثل الارض الخضراء الخصبة للثلاثاء ، الفروع والاوراق الخضراء تمهيف في كبرياء . ثم الجذع في احتضانه عن الصحراء ، ثم جنوب البحر طوم حيث تكتمل لوجه الشبه ، فهو جند جنوب الشجرة بلخل السودان بعين . واذا كان السودان جزءا مكتملا لمصر ، فان مصر لا تملك اهمية للتنمية السودان ، فما اهمية وفائدة الجذور و الثمرة الخفية لا ما طلعت المساق .

بعد كل هذه التلميحات التي تعني ضرورة الارتباط الشعبي وادي النيل ، ولقد من أبرز الشخصيات السياسية في القرن العشرين ، هو « وسينيون تشرشل



د. نعمان حبيبة

ومن قبله ، قال زعيم الوفد خالد الذكر مصطفى الححاس : « تقطع يدي ولا تفصل السودان عن مصر .. هكذا كانت وحدة وادي النيل عقيدة ونية راسخة منذ عام ١٩١٩ .. لكن حدث فيها بعد عام ١٩٥٢ ان انفصل السودان عن مصر .. وفسدت اوضاعه الوحيدة .. ومررت العلاقات المصرية السودانية باضطراب انت الى تجميدها تارة ، وانفراجها تارة اخرى .. وغرق السودان في حرب اهلية طويلة بين شماليه وجنوبه ، ضاعت خلالها ثروات البلاد ، وراح ضحيتها ملايين القتلى والجرحى والمنازحين والشرنين .. وتوقفت حركة التنمية تماما .. وغرق السودان في الفقر والمرض والضياع .

في ظل هذه الظروف ، عانت مصر عن الساحة السودانية ، فوجدت القوى الاستعمارية - امريكا واسرائيل - الفرصة لتسليحة امامهما للتدخل واشغال الحرب بين الشعب السوداني وجنوبه .. فدموا اللال والسلاح لقبائل الجنوب ، ولتسببت اوضاع الجنوبين تطلب بالانفصال .

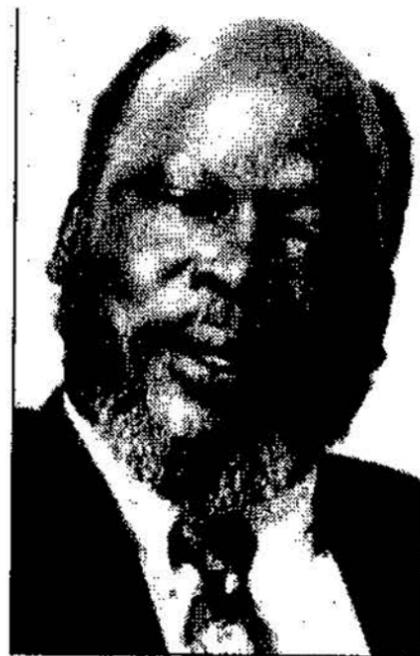
وفي ظل هذه الظروف ايضا ، وفي غياب مصر ، وتحت وطأة الضغوط الامريكية .. وقعت كل من الحكومة السودانية - ممثلة للشمال - والجنبة الشعبية - ممثلة

«الحلقة الأولى»

الفرصة ما زالت أمام مصر للمشاركة في الجولة الثانية لاتفاق «ماشاكوس»



عمر البشير



جون جارانج

لهذه الإدارة، وبناء عليه يكون التوجه السليم لشكل هذه الإدارة، ويهدف ذلك إلى أن تكون الصورة واضحة تماماً للطرفين المصري والسوداني ومصصلحة البلدين والشعبين معاً.

لا تهاون

● المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل، أكد أيضاً على أن دعوة الدكتور نعمان جمعة جاءت في وقتها ويجب أن يساندها الجميع في مصر، لأننا في حاجة ماسة إلى تفعيل التعاون والتكامل بين البلدين.. ويجب ألا تتهاون مصر أو تتساهل في انفصال جنوب السودان عن شماله، لأننا لا نريد أن يتكرر ما حدث في الماضي عندما انفصل السودان عن مصر.. فشعب وادي النيل، شعب واحد، تربطه مصالح مشتركة ومصير واحد، فالذين يتربصون بمصر، والذين لا يريدون الخير والتقدم لآبناء وادي النيل، يخططون للوقعية بين مصر والسودان، والوقعية بين شعبي وادي النيل.. وتقسيم السودان إلى دولتين.. هم يريدون أن نصل إلى ذلك، وعلينا أن نتنبه، فكل ما هو في صالح السودان، هو في صالح مصر، والعكس تماماً.

لذا يجب أن تكون هناك إدارة، أو هيئة، أو وزارة تختص بالتعاون المصري السوداني، وأن تعمل جاهدة على تقوية الروابط بين

نظرة متعمقة تهدف إلى مزيد من الترابط والتضامن والثقة بين الطرفين المصري والسوداني.. فمصر والسودان دولتان مرتبطتان ارتباطاً قديماً وعريقاً بكل المصادر الحيوية، الجيرة والمياه.. كما أن الشعبين تربطهما ببعض روابط

عضوية لا تتوافق

بين أي شعبيين .

لذا فأنا أتفق مع

هذه النظرة الهادفة

التي تدعو إلى

مزيد من التفاعل

والترابط بين

شعبي وادي النيل،

بما يعود على

البلدين بالنفع

العام.. لأنه توجد

بين مصر

والسودان مصالح

حيوية مشتركة،

ونريد أن تظل هذه

الروابط قوية في

الحاضر، وفي

المستقبل.

وعن الشكل

القانوني لهذه

الإدارة المقترحة،

قال الدكتور

عصمت عبد المجيد

: لا بد أن يكون هناك تشاور بين مصر والسودان، على كل المستويات، لبحث الشكل الأمثل

إبراهيم شكري :



الذين
يتربصون
بمصر

يخططون
للوقيعة بينها
وبين السودان

«الوفد» استطلعت رأي عدد من السياسيين المصريين والسودانيين حول دعوة الدكتور نعمان جمعة.. وفي نفس الإطار تناقش ما حدث في السودان.. وأين كانت مصر مما حدث.. وماذا يمكن أن نفعل قبل أن ينفصل الجنوب عن الشمال وتتحول السودان إلى دولتين..!!
الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام السابق للجامعة العربية قال: اتفق تماماً مع دعوة الدكتور نعمان جمعة، لأننا أصبحنا في حاجة إلى

والشعبية بين شطرى وادى النيل، وكما ان فلسطين تمثل بعداً أمنياً واستراتيجياً لمصر، فإن السودان يمثل بعداً أمنياً واستراتيجياً واقتصادياً واجتماعياً لمصر، ولا يقل اهمية عن فلسطين، فالفرصة امام مصر مازالت سانحة لتصحيح الاوضاع إذا احسنت التصرف.

● الدكتور ميلاد حنا استاذ الهندسة بجامعة عين شمس وأحد الخبراء المهتمين بشئون السودان أكد، ان دعوة الدكتور نعمان جمعة دعوة هامة وصحيحة، لكنها وحدها ليست كافية، إذ كنت أنا أيضاً أؤيد انشاء وزارة باسم وزارة شئون السودان، تقوم كمرحلة أولى بتنفيذ البروتوكولات التي وقعها كل من الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء المصري، وعلى عثمان طه النائب الاول للرئيس السوداني.. أما فى ظل الوضع الحالى بعد إعلان المرحلة الاولى لاتفاقية «ماشاكوس» بين الحكومة السودانية والجبهة الشعبية، فإن الامر لم يعد يتطلب فقط إنشاء وزارة لشئون السودان، بل يحتاج الى خطة دولة، واستراتيجية تبني الجسور مع

السودان، فى كافة النواحي، لان السودان بالنسبة لمصر هو شريان الحياة.

● قلت: بصفتك خبيراً فى الشئون السودانية.. ماذا حدث فى السودان ١٩٠٠.. وكيف ترى ما يجب ان تفعله مصر لإنقاذ مايمكن إنقاذه!!

● د. ميلاد حنا: اتابع الشأن السودانى منذ ما قبل عام ١٩٥٦، منذ بدأ الاستقلال، وفى كل مرة كنت انادى بأن على رئيس الجمهورية المصرية - عبد الناصر، والسادات ومبارك - أن تكون عيناه متوازنة فى النظر شمالاً وجنوباً.. فقد كانت مازالت مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى مستحوزة على الرؤية المصرية منذ عام ٥٦ حتى اليوم.. وظهر جيل جديد فى مصر اهمل الصلة التاريخية الأزلية الهامة بين مصر والسودان، ولكن مع كل تعاطفى مع فكرة القومية العربية والتوجهات نحو الشمال والعالم العربى، فلم أفقد بصلتى فى ايجاد التوازن مع الجنوب.. فمصر ومستقبل مصر

لذا يجب على مصر ان تعيد توثيق علاقاتها مع السودان شمالاً وجنوباً، حتى لا تفوتها الفرصة فى الفترة القادمة، وإذا لم تفعل سنخسر كثيراً.

وتضيف د. إجلال : هناك اجماع من القوى السياسية السودانية برفض الاتفاق الذى وقع، ليس لأنه خطوة لإيقاف الحرب بين الشمال والجنوب.. ولكن لان الاتفاق تجاهل الاحزاب والقوى السياسية المعارضة، سواء الموجودة فى الشمال أو تلك الموجودة فى الجنوب، وهى تمثل اغلبية الشعب السودانى.. هذه القوى غاضبة أيضاً لاستبعاد مصر من الاتفاق.. وهذه الورقة يجب على مصر حسن استغلالها بما يؤدى الى وحدة الشعب السودانى، ومنع الانفصال.. أيضاً لانتسى ان الاحزاب والقوى السياسية السودانية تريد ان تشارك مصر فى الجولة القادمة من المحادثات بين الششماليين والجنوبيين والتي ستعقد خلال هذا الشهر.. وفى الجولة الاولى والتي اسفرت عن الاتفاق، أرسلت كل من امريكا وبريطانيا والنرويج وايطاليا مبعوثاً لها للمشاركة فى وضع صيغة الاتفاق، بينما لم ترسل مصر لجنة أو مبعوثاً للمشاركة فى المفاوضات، وهذه مسألة خطيرة.. حتى المبادرة المصرية - الليبية التي طرحت منذ أكثر من عام لحل النزاع بين الشمال والجنوب السودانى، لم يشكل لها لجنة للمتابعة، ولو كانت هناك آلية لهذه المبادرة لتغيير الوضع.. وما أقوله ليس جلدأ للذات، ولكن لكى تكون هناك وقفة مع الذات، لنضع خطة للتصرف مستقبلاً مع قضية السودان.

وتضيف د. إجلال : فى ظل هذه الظروف جاءت دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد، لإنقاذ مايمكن إنقاذه، وقبل ان تضيق السودان كلها، وليس جنوبها فقط.. فلا بد ان تكون هناك إدارة مستقلة، أو وزارة، أو هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية، تختص بشئون السودان، وان تضم عناصر جديدة متخصصة فى شئون السودان، وهذا ليس تشكيكاً فى كفاءة أحد، لكن من الخطأ ان تضم عناصر لا تعرف شيئاً عن السودان وشئونه.

نريد إدارة، أو وزارة، أو هيئة يتوافر لها كل الامكانيات لتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية

البلدين، وتفعيل التكامل فى كل المجالات، لان ذلك سوف يعود على الشعبين بالنفع الكبير، فالسودان بها ثروات هائلة، ويمكن لمصر ان تساهم بخبراتها الكبيرة وخبراتها لمزيد من التعاون الزراعى والصناعى والتسجارى والاقتصادى لما هو فى صالح الشعبين .

● الدكتورة إجلال رافت رئيس لجنة شئون السودان بحزب الوفد، وعضو الهيئة العليا قالت: الاتفاق الذى وقع بين الحكومة السودانية برئاسة عمر البشير، والجبهة الشعبية بقيادة جون جارنج، والذى بموجبه وافق الطرفان على حق تقرير المصير لسكان الجنوب السودانى، ليس هو نهاية المطاف.. فمازالت هناك فرصة لتصحيح الاوضاع، ومنع انفصال الجنوب عن الشمال.

لذا أود ان أؤكد ان تجاهل مصر ملف السودان فى السنوات الاخيرة، واتخاذها مواقف حادة ومتشددة كان من نتيجتها ما حدث.. كما اننى لا أفهم، لماذا تصر مصر على ترك الملف السودانى محصوراً بين اجهزة معينة، وخاصة الجهاز الأمنى، واستبعاد الدبلوماسية.. فهذا خطأ، فكيف يمكن تفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، فى ظل فرض إجراءات أمنية معينة على السودانين

القادمين الى مصر.. هذه الاجراءات لا يمكن ان تؤدى الى وجود علاقات طيبة بين شعبى وادى النيل . وتضيف د. إجلال : مصر وقعت أيضاً فى خطأ كبير، عندما وقفت من البداية تلوح بعدم الموافقة على حق تقرير المصير، كانت ترفض دون ان تقدم حلولاً اخرى.. وكانت بعيدة عن طرفى الصراع لا تقدم شيئاً، بينما كانت الجمعيات الامريكىة والصهيونية تلعب دوراً خطيراً فى جنوب السودان، تقدم الاموال والمعونات الغذائية.

وكافة القوى السياسية السودانية، لأنها تعرقل أي اتفاق للسلام. ويضيف د. ميلاد حنا: بعد ١٩ سنة من الحرب، كانت القوى المتحاربة في السودان منهكة، فحكومة الشمال بعد أن اختلقت مع حسن الترابي، لم تعد قادرة على اقناع الشباب بالجهاد، ومن ثم أصيبت بخسائر عسكرية كبيرة.. وفي الجنوب بدأت العديد من الجهات التي كانت تقوم بعمليات جاراتج بإعادة موقوفها، وحذرت من أنها ستسحب الدعم المادي، وتقصره على المعونات الانسانية فقط.. ومن ثم أصبح موقف حركة وجيش السودان ضعيفاً من الناحية العسكرية والاقتصادية.

في هذا المناخ، استطاعت حكومة الانتقاذ في الخرطوم ان تتعاقد مع جهات غير امريكية، في مقدمتها الصين وماليزيا وكندا لاستخراج البترول، الذي كانت قد اكتشفته شركة امريكية منذ مايزيد علي ٢٠ عاماً، وانفقت نحو مليار دولار، ولكنها امتنعت عن استغلال النفط واستخراجه لاسباب سياسية.

في إطار هذا المناخ كله، جاء اتفاق «ماشاكوس» يوم ٢٠ يوليو الماضي، في اللحظات الاخيرة، بعد ان كانت المفاوضات قد انهكت كل الاطراف لمدة ٥ اسابيع، فقامت امريكا باستخراج هذه الوثيقة التوفيقية التي تقر بحق تقرير المصير في الجنوب بعد ٦ سنوات، وبحق الشمال في ان يطبق الشريعة الاسلامية في نطاق حدود حكمه فقط.. واستفادت امريكا من ضعف النظم في الشمال والجنوب، وفجأت جميع الدول المعارضة في مصر وغير مصر بهذا الاتفاق.. ولم تجد الحكومة سبيلاً إلا الصمت، وهو امر يمكن ان يفسر بأن الحكومة المصرية

ضد حق شعب جنوب السودان في تقرير مصيره، فتفقد مصر حب وتعاطف السودانين في الجنوب.. ثم نشأ نزاع مع حكومة الخرطوم، لأنها اضطرت مرغمة ان تقبل حق تقرير المصير في الجنوب، بعد ان كانت قد وعدت مصر، بأنها لن تقبل هذا الحق.

في إطار هذه المعلومات، وهذا السيناريو، ودون ان تعود إلي الماضي، ونتياكي على عدم رغبة مصر في مشاركة مفاوضات نيروبي.. يصبح السؤال: ما العمل؟! هكذا يطرح الدكتور

العام الماضي - أي قبل ١١ سبتمبر الشهير - قام الرئيس الأمريكي بوش بتعيين السيناتور «جنون دانفورث» مبعوثاً شخصياً له، لحل مشاكل السودان.. وفي ٢٦ ابريل ٢٠٠٢ قدم «دانفورث» تقريره، وعندما قرأته أدركت ان السلام في السودان على الابواب.. وكتبت مقالات كثيرة متعددة مشجعا الحكومة المصرية على قبول الدعوة التي وجهت إليها للمشاركة في مفاوضات نيروبي، والتي كان واضحاً انها ستقود الى نوع من الاتفاق بين الشمال والجنوب، وبحضور مجموعة دول الايجاد الافريقية، ثم برعاية امريكا ومشاركة ٤ دول اوروبية هامة.. وقلت انه من الخطأ والخطيئة ان نتجاهل هذه المفاوضات، لان مشاركتنا كانت ستوضح وجهة نظرنا وتستوعب خلفيات المسائل ومعطيات الامور في الألفية الميلادية الثالثة، والتي تختلف تماماً عن التوازنات في القرن التاسع عشر، عندما قام محمد علي بغزو السودان.

وفي هذا الاطار، ماتم قد تم، ولاداعي لأن نبكى على لبن مسكوب على الارض، فقد أضعنا الفرصة من أيدينا، وعلينا ان

نتصرف في إطار معطيات الواقع.. فسوف تخسر مصر كثيراً لو استكملت مسيرة «إننا معترضون على تقرير المصير للشعب السوداني»، فهو أمر قد تقرر بالفعل، وتم توقيع اتفاق بين حكومة السودان الحالية، وبين حركة تحرير السودان بقيادة جون جارانج، وأقرت فيه الحكومة السودانية انها مع حق تقرير المصير في الجنوب.

أيضاً قام حزب التجمع الديمقراطي السوداني المعارض، بحملة الاحزاب السودانية، وبقيادة محمد عثمان المرغني، وأقر في وثيقة أسمرة بحق الجنوب في تقرير المصير.

كل ذلك منعلن ومعلن للحكومة المصرية، ولم تحرك ساكناً، إلا بأن قامت بتقديم مبادرة مصرية - ليبية في مواجهة مبادرة الايجاد تشمل على ٩ نقاط ليس من بينها حق تقرير المصير للجنوب.. ولم يكن لمصر، ولا ليبيا، سكرتارية لهذه المبادرة، ولا مندوب يجوب ويوضح ويفسر ويدعو لقبولها، ومن ثم تاكلت هذه المبادرة شيئاً فشيئاً، وصارت مرفوضة من الجنوب والشمال،

د. اجلال رافت:



مصر
أخطأت
عندما
تركت

ملف السودان ..
ودعوة رئيس الوفد
جاءت لانتقاد ما يمكن
انتقاده

بروتوكولات

السماون

بين مصر

والسودان

دخلت

«الفرير»

وإخراجها

يحقق مصلحة

الشخصين

الاستراتيجي مرتبط بهاتين
القضيتين .

وبعد ان ثبت فشل اتفاقية
أوسلو، أدركت وبسرعة ان قضية
الصراع العربي الإسرائيلي تدخل
الى مآزق جديد يعلم الله متى
وكيف سينتهي.. ورأيت وكتبت
منذ فترة ان السلام سيتحقق في
السودان قبل ان يتحقق في
فلسطين .. وفي ٦ سبتمبر من

فهو صراع اكبر من ان تناطخ فيه مصر.. أما انشاء الطرق والموانئ والمدارس والمستشفيات واستصلاح الاراضى وانشاء مشروعات الري وشق الترع ومحطات الكهرباء والتعليم والاعلام ومحطات التليفزيون وما الى ذلك، فهو موضع ترحيب من السودانيين حكومة وشعباً، شمالاً وجنوباً.. ولكن بشرط ان نستوعب الكراهية التي تمت مؤخراً، فلن يأتي من ورائها طائل، إلا ضياع فرص مصر.. ونحن خبراء في تفويت الفرص الناجحة، دون نظرة أعمق لمصالح الشعب المصري، والذي سيرتفع تعداد سكانه خلال العشرين سنة القادمة بنحو ٢٥ مليون نسمة.. فمن أين ستأتي لهم الحكومة المصرية بعمل، ومسكن، ووظيفة، وتحقيق الذات.. ان المجال الحيوى لمصر هو السودان، ليس بسبب الماء، ولكن بسبب التعاون المشترك. لذا علينا ان نغير السياسة ١٨٠ درجة، وان نخطب ود السودان، شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، وهم في انتظار ذلك.. ولكن هذا يتطلب منا فكراً جديداً، واطقماً بشرية جديدة، وهو قرار ليس سهلاً ان تتخذه الحكومة المصرية!

د. ميلاد حنا



علينا أن نخطب ود

السودان شمالاً وجنوباً.. وهذا يتطلب فكراً جديداً واطقماً بشرية جديدة

تحقيق يكتبه:

سيد عبد العاطي

الحكومة المركزية .

٢- تشكيل الحكومة الانتقالية . ولو استطاعت مصر ان تساهم في هذه القضايا فهي الاقدر على ان توثق بين الاطراف السودانية الشمالية والجنوبية، لما مصر من رصيد تاريخي مع جميع هذه القوى عبر مايزيد على قرن من الزمان .

● في بحر هذه المدة، لابد ان تشكل مجموعات عمل كثيرة، تعمل في السفارة المصرية بالخرطوم، لكي تكون في حجم السفارة الامريكية بالقاهرة، تتعرف هذه المجموعات على الواقع السوداني الجديد جنوباً وشمالاً، وان تضع استراتيجيات اساسية ومحورية تكون جزءاً من الخطة القومية الاستراتيجية المصرية.. فهناك اتفاقيات وبروتوكولات تم التوقيع عليها بين الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء، وعلى عثمان طه النائب الاول للرئيس السوداني، ولكنها موجودة في «الفيزر» لكل من الحكومتين، وهذا أمر معروف في الكواليس.. ويمكن ان تنشط هذه البروتوكولات في كافة العمل

الوطني؛ الاقتصادي، والسياسي، والتنموي، وغيرها.

وهناك قضية في غاية الاهمية، وهي قضية إعمار وتنمية السودان، فمنازل الشعب المصري يتذكر وبمرارة عقب تحرير الكويت، بأن قامت الشركات الامريكية وحدها بالحصول على الفطيرة كاملة، وانفردت هي بإعادة اعمار الكويت.. وما نحن نقع في نفس الخطأ مضاعفاً، بان تركنا الكعكة والفطيرة بأكملها منذ البداية.. ومن هنا، فإن تجهيز شركات المقاولات المصرية من الآن،

لكي تبني جسور التعاون مع شركات سودانية لها باع وخبرة في مجال المقاولات، ثم شركات عربية اخرى متخصصة، لهو أمر هام وأساسي وحيوي بالنسبة لمصر، ولنترك الكعكة البترولية لأمريكا،

د. عصمت عبد المجيد



دعوة الدكتور نعمان

جمعة تهدف إلى الترابطين الشعبي وادي النيل

ميلاد حنا السؤال ويجيب عليه في النقاط التالية:

● يحسن ان تعلن مصر، انها توافق على مايتفق عليه السودانيون بذات الالفاظ التي قالها القذافي، فهو أمر يبني جسور الحوار مع كل من حكومة الانقاذ في الشمال، وحركة جارانج في الجنوب .

● من الافضل ان تسعى مصر في هذه المرحلة المتأخرة لحضور الجولة الثانية التي ستبدأ في ماشاكوس بنيروبي يوم ١٢ اغسطس الحالي، ليس كمراقب يستمع ويرسل للقاهرة، وإنما كمشارك في هذه

المرحلة الثانية التي تتضمن تفاصيل كثيرة معقدة وهامة، لإنقاذ مايمكن انقاذه، بدلاً من

الموقف السلبي الذي يتوهم انه لا حل في السودان إلا بمصر، وهي نظرية قديمة .

● هناك فترة انتقالية أولى، لمدة ٦ اشهر في غاية الاهمية والتعقيد، حيث سيتم عمل الآتي: ١- انشاء الدساتير الثلاثة في الجنوب، وفي الشمال، وفي